



PROVISIONAL

A/34/PV.90  
11 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

مسألة جزيرة مايت القمرية : تقرير الأمين العام [ ٢٩ ]

الحالة في الشرق الأوسط [ ٢٥ ] (تابع)

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) مشروع قرار

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [ ١٥ ] (تابع)

( أ ) انتخاب خمسة أعضاء فير دائمين لمجلس الأمن

تنظيم الأعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول فير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

واحدة من المحضر .

79-72734/A

أفتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٢٩ من جدول الأعمالمسألة جزيرة مايوت القمرية : تقرير الأمين العام (A/34/665)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تنظر الجمعية بعد ظهر اليوم البند ٢٩ من جدول الأعمال " مسألة جزيرة مايوت القمرية " .  
وفيما يتعلق باقوال قائمة المتحدثين حول هذا البند أود أن أقتح أن تقفل في الساعة السادسة من بعد ظهر اليوم . فإنا لم أسمع اعتراضا فسوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أول المتحدثين هو ممثل جزر القمر وأعطيه الكلمة .  
السيد مروود جاي (جزر القمر) (الكلمة بالفرنسية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أقدم لأعضاء هذه الجمعية الموقرة عرفان شعبي وحكومة جزر القمر الخالص على مساهمتهم الفعالة في البحث عن حل عادل ودائم للمشكلة التي تهمنا . ان الدعم شبه الاجماعي الذي قدمه لنا حتى اليوم يمثل من الناحية القانونية مصدر رضا لنا . ان هذا هو تعبير بليغ عن صحة وقوة مطالبنا وكذلك فانه يقوى من الأمل الذي يحدو وفد بلادى بأن تتجه أعمالنا الى مرحلة حاسمة .  
ان هذا الشعور بالأمل يحدونا بشكل خاص لأن مسألة جزيرة مايوت القمرية هي مسألة أساسية لا يمكن أن تنتهي منها الا عن طريق استعادة حقوقنا المقتضية أى تأكيد سيادتنا الكاملة والشاملة على اقليمنا الوطني بأسره .  
ان المشكلة التي ننظرها حاليا ، كما أبرزنا دائما ، هي مشكلة تصفية استعمار ، ويكمن حلها في تطبيق قواعد ومبادئ تحكم هذا المجال واعترفت بها كل الدول بما في ذلك فرنسا .  
ولهذا السبب كنا قد طالبنا منذ ظهور هذه المشكلة بمايلي : أولا ، تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وثانيا ، احترام الدولة المستعمرة السابقة والدول التي تمثل طرفا ثالثا لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

ان الاعتراف بهذا المبدأ لا تجادل فيه حكومة فرنسا كما يتضح من التصريح الذي أدلى به  
رئيس جمهورية فرنسا في مؤتمر صحفي في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ حيث قال :  
” ان موقفنا هو أن تصفية الاستعمار يجب أن تتم في داخل الحدود التي وضعتها  
الدولة الاستعمارية السابقة ” .

وفي حالة أرخبيل جزر القمر ما هي هذه الحدود ؟ اذا ما أشرنا الى الموقف الذي اتخذته  
الدولة المستعمرة السابقة أي فرنسا فاننا نلاحظ أنه في تنظيم اقليم جزر القمر فان أرخبيل القمر قد  
نظر اليه دائما على أنه كل تدخل فيه جزر انجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي .  
ان فرنسا ، اثناء وجودها الفعلي ، قد احتفظت بنفس هذا التقسيم الجغرافي الذي كان  
مفروضا عليها . ان مختلف الدساتير والقوانين المتعاقبة التي أعطتها للأرخبيل أخذت في اعتبارها  
دائما العناصر الطبيعية والعرقية والثقافية التي كونت وعززت وحدة الجزر الأربع .  
وعلى ذلك فان القمر التي كانت في البداية تحت الحماية الفرنسية أصبحت في عام ١٩١٢  
مستعمرة فرنسية وضمت تحت سلطة الحكومة العامة في مدغشقر . وفي عام ١٩٤٦ فان الجزر الأربع  
قد تطورت الى وحدة مستقلة اداريا وماليا ولها مجلس عمومي منتخب .

في ١٩٦٢ ، وفي إطار تصفية الاستعمار في القارة والتطور السياسي في الأرخبيل ، فان جزر القمر بأكملها قد حصلت على استقلال داخلي حقيقي مهد لاستقلال الاقليم في الأطر الجغرافية والادارية والسياسية التي حددتها السلطة المستعمرة السابقة .

ان هذه الحدود الجغرافية التي حاولت فرنسا الاحتفاظ بها ، لم تكن مختلفة صناعيا ، ولم تكن وضعت للراحة الادارية . ان هذه الحدود كانت تستجيب ببساطة الى ضرورة احترام سلامة وحدة يسكنها شعب واحد يدين بدين واحد .

وعلى هذا ، وفيما يتعلق بالسكان ، فان الاستاذ يافيس برسون من جامعة السوربون ، وهو من الخبراء البارزين في التاريخ الافريقي ، قد أثبت أن سكان الجزر الأربع المكوّنة للأرخبيل ينتمون الى شعب واحد . وبالإضافة الى ذلك ، فانه لا توجد في مايوت أسرة واحدة - ونحن لا نتحدث هنا عن السكان الذين جاءوا فيما بعد - لا تجد لها أصلا في الجزر الثلاث الأخرى ، وذلك منذ جيلها الثاني .

ومن ناحية الدين ، فان جزر القمر يظلمها دين واحد هو الاسلام . ان الانتماء الى نفس المجتمع الديني يعود الى تاريخ سابق للاحتلال الفرنسي ، ويمثل عنصرا من العناصر التي أدت الى دعم وحدة الأرخبيل .

وعلى ذلك ، فاننا نسجل أن الاستعمار الفرنسي قد قام فقط بالتصديق على موقف موضوعي كان موجودا من قبل ، وذلك طبقا لسير الأمور .

وأخذا بمختلف هذه الاعتبارات ، فان حكومة فرنسا ، بقانون ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٤ ، اعترفت باستقلال الأرخبيل كوحدة جغرافية وسياسية واحدة .

ان وزير الدولة للأقاليم والمقاطعات فيما وراء البحار في ذلك الوقت السيد أوليفيير ستيرن قد ذكر في هذا الصدد :

" ان الحكومة الفرنسية قد اختارت حلا شاملا لأرخبيل القمر بأكملة لثلاثة أسباب : أولا ، لأسباب قانونية . فطبقا للقانون الدولي ، فان أي اقليم له أن يحتفظ بالحدود التي كانت له كستعمرة . ثانيا ، أن تعدد الأوضاع المختلفة للجزر المختلفة لا يمكن التفكيك فيه . ثالثا ، ليس لفرنسا أن تفرق بين القريين ، بل بالعكس فان دورها هو في التقريب بينهم بصورة أكبر " .

- ان حكومة وشعب جزر القمر لم يدّعا أبداً أشياء عكس ما جاء في بيان وزير الدولة الفرنسي .
- اننا نطلب فقط احترام الحقوق التي يعترف لنا بها المجتمع الدولي .
- ان مسألة مايوت قد طرحت نفسها ، لأن فرنسا قد رفضت تطبيق القواعد التي سبق أن قبلتها من قبل .
- انني لن أستفيض هنا بالنسبة للاعتبارات التي أدت الى اصدار السلطات الفرنسية للقانون الصادر في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، والذي أدى الى اجراء استفتاءات بالنسبة لكل جزيرة على حدة ، والذي كان القصد منه البدء في عملية تصفية الاستعمار بما يتعارض مع الأفكار التي دافعت عنها فرنسا حتى ذلك الوقت .
- كذلك لن أعود الى السنوات الثلاث الصعبة التي أثّرت على العلاقات بين باريس وموروني . وأود أن أبرز فقط أن منظمة الوحدة الافريقية ، مثل منظمة الأمم المتحدة وكذلك حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ، قد طلبت منذ البداية من فرنسا أن تحترم التزاماتها ، وأن تلتزم بالقواعد التي وافقت عليها .
- ان أعمال هذه المحافل من أجل تسوية عادلة يتم التفاوض بشأنها لم تتوقف حتى اليوم . ولكن الموقف الصعب انما هو ناتج الآن عن غيبة العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وجزر القمر ، وعن الموقف المتصلب الذي اتخذته كل منهما .
- ولذلك ، فانه منذ اقامة المؤسسات الجديدة في موروني ، فان الحكومة القمرية اهتمت بها بتسوية مسألة جزيرة مايوت القمرية ، قد بدأت في البحث عن استراتيجيات جديدة تسمح ، بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بالخروج من الطريق المسدود والدخول في طريق يؤدي الى حل سريع ومرض .
- ولقد أشرت مؤخراً أمام هذه الجمعية أثناء المناقشة العامة ، الى الأعمال التي قامت بها حكومة جزر القمر لتحقيق هذا الغرض ، وأود أن أذكر بها .
- أولاً ، على المستوى الخارجي ، فاننا قد قبلنا اعادة العلاقات التي توقفت في السنوات الأخيرة مع فرنسا . وعلى ذلك ، فان بلدنا قد تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء ، ووقّعتا اتفاقات تعاون .

واستلها ما للقرار ٣٢ / ٧ للجمعية العامة وتوصيات لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة مايوت ، فان اتصالات مبدئية قد تمت مع فرنسا سمحت بخلق جو أفضل يساعد على الحوار .

ان لقاءات على المستوى الوزاري وعلى مستويات أعلى بين الوفود القمرية والفرنسية ، سوف تبدأ في شهر كانون الأول / ديسمبر الحالي .  
هذه اللقاءات ستكون فرصة للدراسة الموضوعية للأوضاع السائدة في مايوت ، والبحث عن تسوية لهذه المشكلة دون ابطاء . وفيما يتعلق بالجانب القمري ، فانه مستعد - كما كان دائما - للاسهام في انجاح هذه المفاوضات .

وعلى المستوى الداخلي ، وحتى نستجيب لرغبات السكان وحتى نأخذ بخصائص كل جزيرة ، فاننا قد قررنا انشاء اتحاد بين جزر أنجوان ، القمر الكبرى ، مايوت ، وموهيلي .  
ان هذا الاتحاد يعطي استقلالا واسعا للأجهزة المحلية ، أي المحافظين والمستشارين الذين ينتخبهم سكان كل جزيرة . ان الدستور الذي أسس هذا الاتحاد ، قد أقره الشعب بأغلبية ساحقة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ ، وسوف يسمح لأشقائنا في مايوت ، عندما يعودون الى الأسرة القمرية ، بأن يتمتعوا بذات الحقوق والضمانات التي يتمتع بها سكان الجزر الأخرى .  
وختاما ، أود أن أذكر بتصريح لرئيس جمهورية فرنسا يستجيب بصورة أمينة لاهتمامات حكومة بلادي ، وأقتبس منه ما يلي :

" ان جزر القمر هي أرخبيل يمثل وحدة واحدة ، فالسكان متناسقون ، ولا يوجد تقريبا أي أشخاص من أصل فرنسي . هل من المعقول أن يستقل جزء من الأرخبيل وأن تحتفظ جزيرة ، مهما كان التماطف نحو سكانها ، بوضع مختلف ؟ أعتقد أنه يجب أن نقبل الحقائق المعاصرة ، وهي أن جزر القمر وحدة وكانت دائما وحدة ، ومن الطبيعي أن يكون مصيرها مشتركا " .

السيد توبمان ( ليبريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : من الممكن تماما أن نبالغ في تبسيط أى موضوع ، ولهذا ، ففي أعمالنا هنا في الأمم المتحدة حيث نعالج دائما موضوعات معقدة وجديدة ، فإن المبالغة في التبسيط انما تعتبر من قبل الخطر . ومن ثم يجب أن نبتعد عن ذلك دائما . ولكن عندما يكون الموضوع بسيطا أو يمكن اعتباره كذلك فلا داعي لتقديمه البتة . وفي رأى بلادى فان موضوع جزيرة مايوت هو أمر واضح وجلي .

ما هو الأمر ؟ ان الأمر هو ما اذا كانت جزيرة مايوت جزءا لا يتجزأ من جمهورية القمر من عدمه . واذا كان الأمر كذلك ، فما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها من قبل الأمم المتحدة ان كان عليها أن تتخذ خطوات ، بغية أن يتمشى الوضع في الأرخبيل مع ما ينبغي أن يكون عليه شرعيا .

وقبل الاستفتاء في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الذى قام بمقتضاه شعب القمر بممارسة حقه في تقرير المصير واختيار الاستقلال ، كانت الادارة الاستعمارية للقمر تمتد لتشمل جزيرة مايوت، ولقد أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، أثناء مؤتمر صحفي بأن الأرخبيل القمري يتشكل من كيان متكامل وشعب متجانس . ولقد ذهب الى أن أعلن :  
 " هل من المعقول ان يفترض بأن جزءا من الأرخبيل يصبح مستقلا ، وأن جزيرة واحدة ، بغض النظر عن تماطفنا مع سكانها ، يظل وضعها القانوني مختلف عن بقية الأجزاء الأخرى ؟ " .

هذا هو السؤال الذى طرحه الرئيس ، الذى استطرد فأجاب على سؤاله :

" انني أعتقد أنه يجب أن نقبل الحقائق المعاصرة ، ان جزر القمر تشكل وحدة واحدة ، وكانت دائما كذلك . فمن الطبيعي أن يكون مصيرها واحدا " .  
 وعلى الرغم من هذا الموقف الواضح والصحيح من قبل الرئيس الفرنسي ، ففي ٣ تموز / يوليه ١٩٧٥ اعتمدت الجمعية الوطنية الفرنسية مرسوما وبدلا من التصديق على الرغبة الواضحة لشعب القمر في الحصول على الاستقلال ، فان هذا المرسوم أخضع منح الاستقلال لتوفر عدة شروط مسبقة . وفي هذا الصدد ، فان زعماء القمر - وهذا حق لهم ان لم يكن من واجبهم - أعلنوا استقلال جمهورية جزر القمر في ٦ تموز / يوليه ١٩٧٥ . وبعد أسبوعين من ذلك ، قامت فرنسا بشكل تعسفي

وبدون حق قانوني ، باجراً استفتاءً ثان بشأن جزيرة مايوت ، وهي الجزيرة التي كانت وماتزال جزءاً من جزر القمر . ان مثل هذا العمل من جانب فرنسا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة تلك التي تتصل بحماية سلامة أراضي الدول وتمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وعلاوة على ذلك ، فان هذا العمل ينتهك جميع قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار . وتواصل حكومة جزر القمر الضغط من أجل مطالبها الشرعية وحققها في جزيرة مايوت . وقد حظي هذا المطلب بتأييد منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي والجامعة العربية .

ويبري وفد بلادى أن رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية الفيدرالية ورئيس الجمهورية الفرنسية قد أجريا محادثات قبلا خلالها بأن يعيدا بحث موضوع جزيرة مايوت القمرية . وان أتحدث بعد ظهر اليوم ، كممثل ليبريا وكذلك كممثل للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فانني أود أن أحث كلا من فرنسا وجزر القمر على أن يسرعا في بذل جهودهما الرامية الى حل مبكر لهذه المشكلة . انني أوجه هذا النداء لأن القرار المتعلق بجزيرة مايوت القمرية الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الثالثة والثلاثين في ليبريا في تموز/يونيه الماضي ، يؤكد دعم منظمة الوحدة الافريقية وتضامنها مع شعب جزر القمر ، في عزمه على الدفاع عن وحدته السياسية وسيادته الوطنية وسلامة أراضيه .

السيد ليبرت ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان موقف فرنسا من مسألة جزيرة مايوت قد عرضناه مرارا وتكرارا في هذا المحفل . كما أن المبادئ التي نسترشد بها جلية ومعترف بها بصورة عالمية . ومن خلال التنفيذ المحايد الذي يتم بروح من التعاون البناء ، نستطيع التوصل الى حلول تقوم على العدل والانصاف ويقبلها الجميع .

ويستند موقفنا على تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي يظل في تقديرنا ، المعيار الأساسي الذي يسمح بتحديد مصير الشعوب والاطار السياسي والجغرافي لوجود هذه الشعوب . ويشير ميثاق منظمتنا الى أنه من بين دعائم وأسس العلاقات الدولية حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما أن الميثاق يقضي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار " الأمانى التي يتم التعبير عنها بحرية من قبل الشعوب " .



لقد عبر سكان جزيرة مايوت بأغلبية ساحقة ، ابان الاستفتاء الذي جرى في كانون الأول /  
ديسمبر ١٩٧٤ والاستفتاء الذي جرى في شباط /فبراير ١٩٧٦ ، عن الرغبة في الابقاء على انتمائهم  
الى الجمهورية الفرنسية . ولقد فعل السكان ذلك بكل حرية ، دون أن تحاول السلطات الحكومية  
التأثير عليهم في اتجاه أو آخر .

ان فرنسا كانت قد أعلنت أنها سوف تستثل لنتائج التصويت أيا كانت النتيجة . كيف كان يمكن لفرنسا بعد ذلك أن ترفض مجتمعا أراد أن يبقى جزءا منها ؟ وكيف كان يمكن لفرنسا أن تلزم هؤلاء السكان باختيار طريق آخر غير الذى اختاروه ؟ ان هذا ليس له ما يبرره اذا أخذنا في الاعتبار المبادئ العامة . ان مثل هذا الأمر كان سيبدو مناقضا للقواعد الدستورية التي تحكم بلادنا .

ولست أرى من الضروري أن أمعرض الحديث بصورة مستفيضة عن الماضي القريب ، الا أنه ينبغي أن نذكر ببعض الأمور التي تحرك الموقف الذى اتخذه وقد فرنسا في بداية هذه الدورة ابان بحث طلب ادراج مسألة مايوت في جدول أعمال الجمعية العامة . وكما قد اعترضنا على أن يتم طرح هذا البند للمناقشة وشرحنا ذلك مستدئين الى أحكام المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تقضي بأن الأمم المتحدة ليست مخولة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول . وبعد أن ذكرنا هذا الاعتراض الأساسي دخلنا في نقاش لا محل له . ونحن ان نفعل ذلك ، فانما حرصا على ابراز الحقيقة احتراماً لنا للجمعية . وفي هذا الشأن نود أن نضفي طابعا يتسم بالاستقرار على المناقشات . اننا لا نود أن ندخل في عملية بحث عن النوايا ، لأن هذا البحث لن يكون فيرعا دال فحسب ، بل سيكون غير صحيح أيضا ، لأن الاختيار الذى قام به الماهوريون يمكن تغييره . ان مركز مايوت الراهن يمكن أن يتطور وان القسانون الذى أدى الى انشائها يحدد اطارا قانونيا يمكن اعادة النظر فيه بيسر وسهولة ، بما يتفق وخصائص الجزيرة .

ان الاختيار النهائي مرهون فقط بالرأى الذى يعبر عنه بصورة ديمقراطية الماهوريون أنفسهم . وان فرنسا لا تعترض مطلقا - وهل نحن في حاجة لتكرار ذلك - على التقارب الذى يتم من خلال الاختيار الحريين مايوت وأطراف الأرخبيل الأخرى . وفيما يتعلق بنا فما برحنا نبحث عن طريق للتفاهم مع جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . واننا نرحب بالتطور المواتي الذى طبع العلاقات بين بلدينا خلال الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة الماضية . لقد تم اعتماد وتبادل السفراء في العاصمتين وتم توقيع اتفاقات هامة عديدة وابرام معاهدة صداقة وتعاون ، واتفاقات في المجال الاقتصادى والمالي وفي المجال الثقافى والتعليمي وكذلك في مجال التزويد بالخبراء ، والدفاع والمساعدة التقنية العسكرية . ان ابرام مثل هذه الاتفاقيات قد أصبح ممكنا كما أن تطبيق

هذه الاتفاقيات أصبح أمرا ميسورا بفضل تنظيم الاتصال بين زعماء البلدين ، على أعلى المستويات في بعض الحالات .

ان فرنسا عازمة على مواصلة السير في هذا الطريق ، وكما أوضح البيان الصادر في باريس في ختام اجتماع مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر الماضي فان الحكومة الفرنسية قد قررت :  
 " أن تقترح على حكومة جزر القمر مباحثات على مستوى وزارى تستهدف استعراض المشكلات بين فرنسا وجزر القمر التي لم يتم التوصل الى حل بشأنها ودراسة أساليب تعزيز أو اصر العلاقات الاقتصادية والعلاقات الانسانية بين المجتمع الاقليمي لجزر القمر والجزر الأخرى في الأرخيبيل " .

ان حكومة جزر القمر قد عبرت عن موافقتها على اجراء المباحثات المقترحة ، وتنظيم هذه المباحثات قائم الآن ومن المقرر أن تعقد في وقت قريب . ومما لا شك فيه ، من ناحيتنا ، أن الطرفين سوف يتناولان هذه المباحثات بروح من التعاون المتبادل الذي من شأنه أن يؤدي الى احراز تقدم جديد في العلاقات بين البلدين .

هذا ما كان وفد بلادى يود أن يصرح به . لقد شرحنا الموقف كما هو تماما ، واستشرفنا الآفاق المتاحة شريطة أن يتم الوفاء بالشروط المطلوبة .

السيد ماتان ( بابوا غينيا الجديدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : هذه ليست المرة الأولى التي يدرج فيها البند الذى نبحثه الآن في جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة . ان المشكلة قد نوقشت من قبل ، أولا في الجلسة العامة للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة عندما تم اصدار قرار يعيد تأكيد ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي وسيادة جمهورية جزر القمر . وفي الدورة الثانية والثلاثين نوقش الموضوع مرة أخرى أمام الجمعية العامة لأن الحكومة الفرنسية لم تنفذ القرارات الصادرة عن الدورة السابقة . وعلى ذلك فان الجمعية العامة قد أعادت التأكيد على القرار ٣٢ / ٧ الذى يطلب فيما يطلب أن تتفاوض حكومتا فرنسا وجزر القمر حول اتفاق يؤدي الى تسوية المسألة طبقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة احتراماً للوحدة السياسية وسلامة أراضي جزر القمر .

وبالإضافة الى ذلك فان هذه المسألة قد درست أيضا من قبل منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي وكذلك الجامعة العربية ، وقد أعادت كلها التأكيد على أن مايوت جزء لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر .

وبعد أربع دورات فان هذا البند قد أدرج مرة أخرى لندرسه . وفي الوقت نفسه فان الحكومة الفرنسية قد اختارت اما تجاهل القرارات المتعلقة بمايوت والصادرة عن هذا المحفل أو عدم تنفيذها . لهذا السبب بالذات فقد طرح هذا البند علينا الآن مرة أخرى . واذما ما كان هذا دليلا على الأسباب المذكورة فمن المحتمل أن يستمر هذا البند في الظهور على جدول الأعمال الى أن تقوم حكومتا فرنسا وجزر القمر بالتوصل الى تسوية المسألة في شكل مقبول من كليهما ، وبطريقة تتفق مع قرارات هذه الجمعية .

ان حكومة بلادي تأسف لأن هذا البند يظهر مرة أخرى على جدول الأعمال دون أية تسوية ودون أية تفسيرات مرضية من قبل حكومة فرنسا فيما يتعلق بسبب اختيارها دائما عدم الاستجابة الى المشاغل الشرعية والحقيقية لجزر القمر وتجاهل قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع . ومن ناحية أخرى فان هذه ليست أول مرة تقوم فيها الحكومة الفرنسية بمثل هذا العمل لأن تاريخها الماضي كسلطة استعمارية مليء بالأمثلة التي اتخذت فيها فرنسا نفس هذا الموقف فيما يتعلق ببعض مستعمراتها السابقة التي أصبحت اليوم دولا مستقلة ذات سيادة . وكذلك تقوم فرنسا بهذا العمل فيما يتعلق بمستعمراتها المتبقية ، كما هو الحال في هذه الحالة وفي غيرها من الأقاليم التابعة لها في خارج ذلك الاطار ، ان الحجة التي تقدمها فرنسا هي أن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من فرنسا .

ومن الواضح مع ذلك أنه حتى عندما تم تطبيق هذه الحجة في الماضي في المستعمرات السابقة فان الحكومة الفرنسية كانت في النهاية بناءة في منهجها تجاه موضوع تصفية الاستعمار عندما كان الأمر يتعلق بمستعمرات كانت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من فرنسا . ان جمهورية جزر القمر هي حالة مثالية في هذا الصدد . وفي الواقع فلم يتم هذا فقط ، بل انه تم بالرغم من حقيقة أنه منذ ١٩٤٧ وبالنسبة لبعض أقاليمها - بما في ذلك جزر القمر في ١٩٥٧ . فانها قد قررت سحب بعض الأقاليم من قائمة الأراضي التي كان المطلوب منها طبقا للمادة ٧٣ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقدم بشأنها معلومات .

ان وفد بلادى يعتقد أن حكومة فرنسا وحكومة جزر القمر يمكنهما بنفس روح التعاون والتفاهم التي اتفقتا في ضوءها بأن جزر القمر يجب أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، أن يستمر الآن في تحقيق هذا الاتفاق واتمامه بالنسبة لجزيرة مايوت القمرية حتى تعود لجزر القمر كما كان الحال دائما في الاتفاق الأصلي .

ان مايوت التي فصلت عن جزر القمر قبل أن تصبح دولة ذات سيادة كانت دائما من الناحية التاريخية والجغرافية جزءا من جزر القمر ، كما أن لشعب مايوت نفس العلاقات الدينية واللغوية مع شعب جزر القمر . وفي الواقع فان مايوت لا تزال تحت سيطرة فرنسا ، ولكن شعبها وشعب جزر القمر كانا دائما شعبا واحدا . وحتى عام ١٩٧٥ عندما انفصلت مايوت ، فلقد كان موقف حكومة فرنسا دائما يتمثل في أن مايوت هي جزء لا يتجزأ من جزر القمر . ان فصل مايوت دون أى اعتبار لجزر القمر كان في الواقع انتهاك للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ وخاصة للفقرة ٦ منه .  
ومما لا شك فيه أن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لمايوت تهمة حكومة فرنسا ولكنها أيضا بل وأكثر من ذلك تهمة جزر القمر فيما يتعلق بإمكانياتها الاقتصادية بالنسبة للأسماك وغيرها من الموارد التي تهتم بصورة أكبر بلدا لا يحظى بالموارد الاقتصادية مثل فرنسا .

ان مسألة تصفية الاستعمار ، كان لها دائما أهمية كبرى بالنسبة إلينا في منطقة جنوب المحيط الهادئ . وان حق تقرير المصير والاستقلال هو من الحقوق التي نشعر بالتزام قوى تجاهها في بلادى . وفي هذا الصدد ، فمن الواضح أن عملية تصفية الاستعمار لم تكتمل لأسباب يمكن لحكومة فرنسا وحدها أن تشرحها .

وعلى ذلك فان وفد بلادى يأمل في أن الحكومة الفرنسية سترى الطريق الواضح للدخول في مناقشات مع حكومة جزر القمر بهدف التوصل الى اتفاق يمكن للطرفين قبوله بحيث تعود مايوت الى جمهورية جزر القمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نواصل مناقشة هذا البند بعد ظهر فرد ، وأرجو السادة الأعضاء الذين يرفبون في الحديث بشأن هذا البند بالذات أن يقوموا بتسجيل أسمائهم اليوم .

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط

( أ ) تقرير الأمين العام (A/34/584)

( ب ) مشروع قرار (A/34/L.53)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما تذكر الجمعية ، فلقد انتهينا من المناقشة العامة

بشأن هذا البند بعد ظهر أمس .

وانني أود أن استرعي انتباه الجمعية الى أن أمتها مشروع قرار وارد في الوثيقة

A/34/L.53 اشترك في تقديمه : كوبا ، فينيا - بيساو ، الهند ، سرى لانكا ، السودان ، فبييت نام ،

ويوفوسلافيا . وبالإضافة الى ذلك ، فلقد قررت الدول الآتية أن تنضم الى مقدميه وهي : اندونيسيا ،

ايران ، ماليزيا ، باكستان ، وقطر .

وسوف تواصل الجمعية دراسة هذا البند فدا ، وسنقوم باتخاذ قرار بشأن مشروع القرار في

جلسة بعد الظهر .

مواصلة نظر البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

( أ ) انتخاب خمسة أعضاء فير دائمين لمجلس الأمن

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستتألف الجمعية العامة الآن انتخاب عضو واحد

فير دائم لمجلس الأمن من مجموعة امريكا اللاتينية لمدة سنتين تبدأ في الأول من كانون الثاني /

يناير ١٩٨٠ .

ونتيجة للاقتراعات التي لم تؤد الى نتيجة والتي أجريت في الجلسات العامة ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ،

٥٣ ، ٨٣ ، ٨٩ ، المعقودة في ٢٦ و ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ، و ٢ و ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر

و ٥ كانون الأول / ديسمبر ، فسوف تبدأ الجمعية العامة طبقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي في

الاقتراع التالي وهو الاقتراع الثامن والأربعين .

وقبل أن نبدأ في الاقتراع التالي ، فإني أود أن أدلي ببيان بشأن الاقتراع الذي تسم صباح اليوم . أثناء الاقتراع الخامس والأربعين ، فان صندوق الاقتراع كان يتضمن ورقة تتعلق بالاقتراع الرابع والأربعين ومن هنا فان نتيجة الاقتراع الخامس والأربعين بعد الفرز الدقيق هي كما يلي :

١٤٨	<u>عدد بطاقات الاقتراع</u>
لاشيء	<u>عدد البطاقات الباطلة</u>
١٤٨	<u>عدد البطاقات الصحيحة</u>
٢	<u>المتنصون عن التصويت</u>
١٤٦	<u>عدد الذين أدلوا بأصواتهم</u>
٩٨	<u>الأقلية المطلوبة</u>
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>
٨٦	كوسا
٦٠	كولومبيا

وننتقل الآن الى الاقتراع الثامن والأربعين . وفي هذا الاقتراع الثاني فيرمقيد ، فان أية دولة عضو من مجموعة امريكا اللاتينية يمكنها أن ترشح نفسها فيما عدا بطبيعة الحال بوليفيا التي سيخلو محلها وجامايا التي هي عضو في مجلس الأمن .

وسوف توزع أوراق الاقتراع الآن .

وبدعوة من الرئيس ، تولى السيد مارد وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح الآن ايقاف الجلسة أثناء عملية فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٦/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٦/١٠

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نتيجة الاقتراع كالتالي :

١٤٢	<u>عدد بطاقات الاقتراع :</u>
—	<u>عدد البطاقات الباطلة :</u>
١٤٢	<u>عدد البطاقات الصحيحة :</u>
١	<u>المتنعمون عن التصويت :</u>
١٤١	<u>عدد الذين أدلوا بأصواتهم :</u>
٩٤	<u>الأغلبية المطلوبة :</u>
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>
٨٠	كوبا
٦١	كولومبيا

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : حيث ان الاقتراع الثاني من سلسلة الاقتراعات غير

المقيدة لم يسفر عن حصول أى من المرشحين على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فاننا سوف نشرع الآن في اجراء الاقتراع الثالث غير المقيد . وكما كان الحال من قبل ، فانه في هذا الاقتراع غير المقيد ، يمكن لأية دولة عضو من مجموعة أمريكا اللاتينية أن ترشح للانتخاب فيما عدا بوليفيا وجامايكا .

وسوف توزع بطاقات الاقتراع الآن .

بدعوة من الرئيس ، تولى السيد ماركو فيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

والسيد سليكول ( تركيا ) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اقترح الآن أن نوقف الجلسة حتى يتم فرز بطاقات

الاقتراع .



أوقفت الجلسة في الساعة ١٦/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٠

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان نتيجة التصويت هي كالآتي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٥

عدد البطاقات الباطلة : —

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٥

المتنعون عن التصويت : ١

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٤

الأغلبية المطلوبة : ٩٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٧٩

كولومبيا ٦٥

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : حيث ان الاقتراع الثالث غير المقيد أثبت انه غير

حاسم ، فان الجمعية العامة سوف تشرع الآن في أول الاقتراعات الثلاثة المقيدة . ان الاقتراع مقصور على كوبا وكولومبيا . وأية بطاقات اقتراع بها اسم أي بلد آخر سوف تعتبر باطلة . ستوزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس ، تولى السيد ماردوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

والسيد سليكول ( تركيا ) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اقترح الآن أن يوقف الاجتماع أثناء فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٧

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٧

المتنعون عن التصويت : ٢

الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٥

الأغلبية المطلوبة : ٩٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٨٢

كولومبيا ٦٣

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن كلا من البلدين لم يحصل على أغلبية الثلثين

المطلوبة ، فسوف تستمر الجمعية العامة في التصويت وستجرى اقتراعا مقيدا ثانيا . وكما في الاقتراع

الأخير فان البلدين الوحيدين اللذين سوف تتضمن بطاقات الاقتراع اسميهما هما كوبا وكولومبيا .

وأى بطاقات تحتوى على أسماء أخرى غيرهما سوف تعتبر باطلة .

وسوف توزع بطاقات الانتخاب الآن .

ويدعوة من الرئيس تولى السيد مارن وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

والسيد سليكول (تركيا) عدد الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح الآن ايقاف الجلسة ريثما يتم عد الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٦/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت كالآتي :

١٤٥	: عدد بطاقات الاقتراع
لاشيء	: عدد البطاقات الباطلة
١٤٥	: عدد البطاقات الصحيحة
٢	: الممتنعون عن التصويت
١٤٣	: عدد الذين أدلوا بأصواتهم
٩٦	: الأغلبية المطلوبة

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

٨٠	كوبا
٦٣	كولومبيا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قد يكون من المفيد للوفود أن تعرف انه باجـرا

الاقتراع القادم فانها ستكون بذلك قد حققت رقما قياسيا جديدا في تاريخ الأمم المتحدة . ان أكبر عدد من الاقتراعات التي أجريت حتى الآن كان ٥١ اقتراعا في عام ١٩٥٩ . وباجراء الاقتراع الثاني والخمسين فان الجمعية تكون قد وصلت الى مستوى لا مثيل له . وبالطبع ، وكـرئيس للجمعية فانـني آمل ألا نتعدى ذلك الرقم الى حد بعيد .

ونظرا الى أن أيًا من الدولتين لم تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، فان الجمعية العامة سوف تواصل التصويت وستشرع في اجراء اقتراع ثالث مقيد . وكما حصل في الاقتراع الأخير ، فـان الدولتين اللتين يجب أن يجرى بينهما الاقتراع هما كوبا وكولومبيا . وأية أوراق اقتراع تتضمن أسماء بلدان أخرى سوف تعتبر باطلـة .

سوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بناءً على دعوة من الرئيس ، تولى السيد مارد وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية) والسيد سليكول (تركيا) فرز الأصوات .  
أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن إيقاف الجلسة ريثما يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٧/١٥

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

١٤٦	عدد بطاقات الاقتراع :
لاشيء	عدد البطاقات الباطلة :
١٤٦	عدد البطاقات الصحيحة :
١	المتنعون عن التصويت :
١٤٥	عدد الذين أدلوا بأصواتهم :
٩٧	الأغلبية المطلوبة :
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>
٨٢	كوبا
٦٣	كولومبيا

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : حيث أن الاقتراع الثالث المقيد لم يصل السرى

نتيجة ، فسنشرع الآن في اجراء سلسلة من الاقتراعات فير المقيدة .

وفي هذا السياق فان أية دولة عضو في مجموعة دول أمريكا اللاتينية لها أن ترشح نفسها

فيما عدا بوليفيا وجامايكا بطبيعة الحال .

وسوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

وبدعوة من الرئيس ، تولى السيد ماردوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

والسيد سديكل ( تركيا ) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أقترح إيقاف الجلسة بينما يجري فرز

البطاقات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كالاتي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٦

البطاقات الباطلة : لا شيء

البطاقات الصحيحة : ١٤٦

المتنعون عن التصويت : ٢

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٤

الأغلبية المطلوبة : ٩٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٨٢

كولومبيا ٦٠

المكسيك ١

سانت لوسيا ١

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لما كان هذا الاقتراع الأخير غير المقيد لم يسفر عن

انتخاب دولة ما ، سوف نبدأ الاقتراع الثاني غير المقيد بنفس الأحكام والشروط . لذلك فان أية

دولة عضو من مجموعة أمريكا اللاتينية يمكنها أن ترشح نفسها عدا - بالطبع - بوليفيا وجامايا .

سوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد

سليقول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقتراح إيقاف الجلسة أثناء عملية فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

١٤٧	<u>عدد بطاقات الاقتراع</u>
لاشيء	<u>عدد البطاقات الباطلة</u>
١٤٧	<u>عدد البطاقات الصحيحة</u>
٢	<u>المتنعون عن التصويت</u>
١٤٥	<u>عدد الذين أدلوا بأصواتهم</u>
٩٧	<u>الأقلية المطلوبة</u>
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>

٨٠	كوبا
٦٢	كولومبيا
١	البرازيل
١	المكسيك
١	نيكاراغوا

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : حيث أن الاقتراع الثاني فير المقيد لم يصـال

الى نتيجة حاسمة فاننا سوف نشرع في عملية اقتراع ثالث فير مقيد .

وسوف توزع الآن بطاقات الاقتراع

وبدعوة من الرئيس ، تولى السيد مارد وفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

والسيد سايكول ( تركيا ) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن ايقاف الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٥٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٧

عدد البطاقات الباطلة : لا شيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٧

المتنعون عن التصويت : ٢

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٥

الأغلبية المطلوبة : ٩٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٨٤

كولومبيا ٥٩

البرازيل ١

السلفادور ١

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بما أن الاقتراع الثالث غير المقيد لم يسفر عن

نتيجة ، فان الجمعية سوف تشرع في الاقتراع الأول من سلسلة الاقتراعات المقيدة الثلاث طبقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي . هذا الاقتراع يقتصر على الدولتين اللتين حصلتا على أكبر قدر من الأصوات، وهما كوبا وكولومبيا .

والآن سوف توزع بطاقات الاقتراع .

وبدعوة من الرئيس تولى السيد مارديفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد

سلايكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح الآن ايقاف الجلسة ريثما يتم فرز الأصوات .



أوقفت الجلسة في الساعة ١٠/١٨ واستؤنفت الساعة ٢٠/١٨

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع ١٤٧

عدد البطاقات الباطلة لاشي

عدد البطاقات الصحيحة ١٤٧

عدد الممتنعين عن التصويت ١

عدد الذين أدلوا بأصواتهم ١٤٦

الأغلبية المطلوبة ٩٨

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبيا ٨٤

كولومبيا ٦٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طالما لم تحصل أي من البلدين المرشحين على

أغلبية الثلثين المطلوبة ، فان الجمعية العامة سوف تواصل التصويت ، وستجرى اقتراعا ثانيا مقيدا .  
وكما حدث في الاقتراع السابق ، فان أسماء البلدان التي يجب أن تذكر في بطاقات الاقتراع هي  
كوبا وكولومبيا فقط . وأي أوراق تتضمن أسماء بلدان أخرى سيعملن بطلانها .

والآن ، سيتم توزيع بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى السيد ماركو فيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ،

والسيد سليكول (تركيا) عملية فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن اقترح أن توقف الجلسة لحين فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٨/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٣٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٥

عدد البطاقات الباطلة : لاشيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٥

المتنحون عن التصويت : ٢

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٣

الأغلبية المطلوبة : ٩٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٨١

كولومبيا ٦٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث ان الاقتراع الثاني المقيد لم يسفر عن نتيجة

حاسمة ، فاننا سوف نجرى الآن اقتراعا مقيدا ثالثا .

سوف توزع الآن بطاقات الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولي السيد مارد وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد

سليكول (تركيا) فرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أقترح ايقاف الجلسة أثناء فرز البطاقات .

أوقفت الجلسة في الساعة ١٨/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٥٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٤٧

عدد البطاقات الباطلة : لاشيء

عدد البطاقات الصحيحة : ١٤٧

الممتنعون عن التصويت : ١

عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم : ١٤٦

الأغلبية المطلوبة : ٩٨

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

كوبا ٨٤

كولومبيا ٦٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا للطبيعة غير الحاسمة لتصويتنا ، أود الآن أن

أبلغ الجمعية بما أنوى اتباعه عند نظر هذا البند مستقبلا . رغم حقيقة أننا قد أجرينا ٥٨ اقتراعا - وبذلك نكون قد فقنا جميع الأرقام القياسية السابقة - فان هذه الدورة لازالت غير قادرة على استكمال انتخاب جميع الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن تطبيقا للميثاق .

وأود مرة أخرى أن أذكركم بأن المادة ١٤٢ من النظام الداخلي تنص على أن :

" تنتخب الجمعية العامة كل سنة ، في أثناء دورتها العادية ، خمسة أعضاء غير

دائمين في مجلس الأمن لمدة سنتين ."

وعلاوة على ذلك ، وتنفيذا لهذا النص ، فان المادة ٩٤ من النظام الداخلي تنص على انه

عند ما يكون الاقتراع غير حاسم ، بعد سلسلة من الاقتراعات غير المقيدة والمقيدة ، يتم تكرار هذه العملية " حتى يتم شغل جميع الأماكن ."



وفي جلسة بعد ظهر نفس اليوم الموافق ١٢ كانون الأول / ديسمبر ، سوف نواصل مناقشة تصفية الاستعمار . واذ كنا في حاجة الى اقتراح آخر ، فسوف نستأنف هذا الاجراء بعد الانتهاء من قائمة المتحدثين لبعده ظهر ذلك اليوم ، ويمكن أن نستمر حتى المساء اذا لزم الأمر .  
وأثناء الفترة المتبقية ، فاني أناشد جميع الوفود ألا تالو جهدا لتمكين الجمعية من انهاء عملها بشأن هذا البند ، وبذلك تكون قد اضطلعت بمسؤوليتها .

### تنظيم الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية الى موضوع يتعلق بقرار سابق اتخذته الجمعية العامة ، ويعتبر ذا أهمية قصوى بالنسبة لعمل اللجنة الثانية واللجنة الاستشارية المعنية بالشؤون الادارية ومسائل الميزانية واللجنة الخامسة خلال الأسابيع الأخيرة للدورة .

ويبدو الآن انه ، رغم جميع الجهود لانهاء عمل اللجنة الثانية يوم الجمعة الموافق ٧ كانون الأول / ديسمبر وهو التاريخ الذي حددته الجمعية ، فان اللجنة الثانية لن تتمكن من تنفيذ ذلك . وهناك أيضا مشروعات قرارات لها آثار مالية ، لازالت محل تفاوض بين المجموعات الاقليمية .  
وبعد مناقشات مكثفة بشأن هذا الموضوع وبالتشاور مع رؤساء اللجان المعنية ، اتفقت على أن اقترح على الجمعية العامة أن توافق على أن يكون الحد الأقصى لتقديم مشروعات القرارات ذات الآثار المالية المقدمة من اللجنة الثانية هو ٨ كانون الأول / ديسمبر ، وعلى أن تنتهي هذه اللجنة من عملها في تاريخ لا يتعدى يوم الخميس ١٣ كانون الأول / ديسمبر .  
فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ليس لديها اعتراض على هذه المقترحات ؟  
وقد تقررت ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني واثق من أن هذا القرار سوف يمكّن الجمعية من انهاء عملها يوم ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وهو التاريخ المحدد لانهاء هذه الدورة .  
واني أود أن أناشد جميع السادة الأعضاء ، مرة أخرى ، أن يبدوا روح التعاون والتفاهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥